الاحتلال «المدني» بعد الاحتلال العسكري

انتقلت الى حيز التنفيذ السياسة التي كان قد أعلنها وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، كاشفة عن حقيقة ما ترمي اليه وموضحة زيف الادعاءات «اللبيرالية» التي حملتها، وكانت أبرز الترجمات العملية لسياسة شارون متمثلة في جانبين مترابطين، الأول: مصادقة الحكومة الاسرائيلية على مشروع شارون، وقرارها الرامي الى تعيين العميد (احتياط)، البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيسا للادارة المدنية في الضفة الغربية، وما خلفه هذا القرار من ردات فعل متباينة سواء على صعيد المناطق المحتلة أم على الصعيد الاسرائيلي نفسه، والجانب الثاني: الزخم الاستيطاني الذي يلازم المشروع ويتطور على خلفيته، متمثلاً بالمشاريع الاستيطانية الراهنة والمستقبلية.

حكم مدني برعاية جنود الاحتلال

صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع، بتاريخ ٤/١٠/١٩٨١، على مشروع وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن اعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وقد جاء في بيان رئاسة الحكومة: «ان الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لاقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع القادمة» (**هارتس**، ٥/١٠/١٩٨١).

وكان شارون قد قدم قبل ذلك الى مجلس الوزراء برنامجا لفصل السلطات المدنية عن السلطات العسكرية، وعقب شارون على برنامجه هذا بأنه يشبه، الى حد ما، برنامج وزير الخارجية السابق، موشي دايان، بشأن فرض الحكم الذاتي من طرف واحد وقال: «لا أساس من الصحة للادعاءات القائلة بأن الحكم العسكري سيلغى، بل سيبقى متواجداً داخل المناطق المحتلة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة بقاء استمرار رجال الجيش بالقيام بأعباء الادارة المدنية، وانما الادارة المدنية الجديدة هي التي ستدير الشؤون المدنية، بحيث تستمد صلاحياتها من الحكم العسكري» (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد تنفيذ المشروع نشطت وزارة الدفاع لتحويل الحكم العسكري في الضفة الغربية الى حكم مدني. وطرحت عدة أسماء لرئاسة الجهاز المدني، أبرزها رجل جامعة تل ــ أبيب تسفي البيليد والبروفيسور مناحيم ميلسون (ر. أ. أ. العدد ٢٤٦٤، ١٥ و١٦/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

أما بالنسبة لتعيين موظفين عرب في مناصب مهمة في هذا الجهاز فقد بدأت في الضفة الغربية مساع حثيثة للبحث عن بعض الشخصيات المناسبة، حيث ذكرت بعض المصادر المطلعة أنه